الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
Arab Private Schools Federation

التّعليم في أوقات الأزمات

(استمراريّة والتزام)

بقلم: د. خميس بن عبيد العجمي
رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

تمثّل الأزمات والكوارث عائقًا صعبًا أمام المجتمعات كافّة، لما ينبني عليها من اضطرابات خطيرة ووخيمة، وآثار لا تحمد عقباها تنعكس على حقوق وخدمات الموارد البشريّة، وتظهر تبعاتها بعمق في قطاعات التّعليم والصّحة والاقتصاد والبيئة، وهي عواقب يتعذّر على أغلب المجتمعات مواجهتها بالوسائل التقليديّة بشكل ذاتيّ، إذ إنّها لا تستثني أحدًا، وتوجب نهوض نجدة جماعيّة لإنقاذ الأرواح وضمان الأمن والعيش الإنسانيّ في إطار متكامل من التّنسيق بين فرق النّجدة على المستوى الدّاخليّ أو الإقليميّ، وذلك لإنقاذهم من هذه الأضرار الّتي لحقتهم وعاثت بحياتهم فسادًا، فهذه الأزمات تعدّ توليفة من الأخطار المحتملة، وتعكس بظهورها ظروف الهشاشة وضعف القدرات والإجراءات القادرة على مواجهتها بفاعليّة.

واذا ما تطرّقنا للأزمات الخاصّة بمنظومة التّعليم، فإنّ المشهد الحاضر والماثل بقوّة يرتبط بمحاولات الأنظمة العربيّة لتحقيق الهدف الرّابع من أهداف التّنميّة المستدامة بحلول عام 2030، واستيفاء مؤشّراته في ظلّ شحّ التّمويل واتّساع الفجوات التّعليميّة؛ وللأسف لم تتمكّن هذه الأنظمة من احتواء الآثار التّعليميّة السّلبيّة المترتّبة على الحروب والنّزاعات في العديد من الدّول والأقطار العربيّة، وما نتج عنها من حرمان ملايين الأطفال والشّباب من مواصلة تعليمهم؛ لذا تظهر حاجة ملحّة لتعزيز الالتزام والاستمراريّة في التّعليم أثناء أوقات الأزمات (النّزاعات والحروب والأوبئة والكوارث الطبيعيّة)، وتشكّل تحدّيًا صارخًا لأمر بالغ الأهميّة.

إنّ استمرار التّعليم أوقات الأزمات ليس مجرّد خيار بل هو ضرورة للعمل على حماية حقوق الشّعوب العربيّة، وتعزيز قدرة المجتمعات على التّعافي والنّمو، ومدّ جسور العبور نحو مستقبل أفضل، لذا وجب على سلطات الدّول الرّسميّة والمدنيّة التّعاون مع مؤسّسات المشاركة المجتمعيّة للعمل على التّخطيط لاستمراريّة التّعليم في أوقات الأزمات والطوارئ، لا كاستجابةً مؤقّتَةَ لوقوع كارثة أو ظرف طارئ، بل كأحد أركان التّخطيط الاستراتيجيّ للتّعليم باعتباره حقًّا أساسيًّا لأفراد وفئات المجتمع كافّة.

ومن الواضح والجليّ أنّ هناك آثار جسيمة للأزمات تطال التّعليم وتغيّر من ملامحه وتؤثّر على سيرورته ونتاجاته، ومن هذه الآثار:

- غلق المراكز والمؤسّسات التّعليميّة وانقطاع التّعليم.
- انخفاض في جودة التّعليم بسبب نقص الموارد وتدهور خدمات البنية التّحتيّة للمجتمعات.
- تغييرات في المناهج الدّراسيّة.
- تدهور الجوانب الاجتماعيّة، إذ إنّ الأزمات والكوارث والنّزاعات تؤدّي إلى نشوء القلق والتّوتّر لدى المتعلّمين في مختلف مراحل التّعليم وبالذّات الأطفال والمراهقين، ممّا يؤثّر بشكل مباشر على تركيزهم وأدائهم وبالتّالي اضطراب مستوياتهم التّحصيليّة والتّعليميّة.
- اضطرابات الجوانب النّفسيّة، كظهور الاكتئاب والمخاوف النّفسيّة المختلفة، ممّا يقود لانخفاض الدّافعيّة وفقدان الشّغف والاهتمام بالتّعليم.

- تأثيرات سلبيّة على الجوانب الاقتصاديّة، إذ تؤدّي هذه الأزمات لحدوث نقص في الموارد الماليّة، ونقص في المصادر التّمويليّة للتّعليم، وانخفاض لفرص العمل في المحصّلة.
- ظهور خلل في الجوانب التّكنولوجيّة: ويتجّلى هذا الخلل في نقص البنية التّحتيّة التّكنولوجيّة للتّعليم، وانخفاض فرص الوصول للتّعليم وموارده ومعلوماته بشكل كاملٍ وعادل ومتساوٍ، ممّا ينتج عنه انقطاع للتّعليم الإلكترونيّ والتّعليم عن بعد.

لذا فقد وقع على عاتق الجهات المعنيّة بقطاع التّعليم وحالات الأزمات والطوارئ، أنْ يقوموا باتّخاذ مجموعة من التّدابير الوقائيّة كإستراتيجيّات وحلول للحفاظ على البنية التّحتيّة الدّاعمة للتّعليم، للتّمكن من استخدام التّكنولوجيا لتفعيل التّعليم المتنقّل والتّعليم عن بعد، وبرامج التّعليم الافتراضيّ دون التّغاضي عن أهميّة توفير الدّعم اللوجستي والنّفسيّ للكوادر التّعليميّة، والدّعم النّفسيّ للطّلبة، وإيجاد قنوات تواصل مستمرّ بين المعلّمين والطّلبة، وإيجاد آليات تعاون مرن بينهم، وتعزيز التّشجيع والتّحفيز الإيجابيّ للطّلبة، وتنظيم تنفيذ برامج تعليميّة لتعزيز المهارات النّفسيّة للكادر التّعليميّ والطّلبة على حدّ سواء، مع الالتفات لأهميّة توفير مساحات للمشاركات التّعاونيّة مع أولياء الأمور والأسر والتّواصل معهم لدعم الطّلبة في سبيل مواصلة تعليمهم بشكل جيّد.

إنّ كلّ ما ذكر آنفًا من شأنه أنْ يعزّز الاهتمام بالتّخطيط الإستراتيجيّ المبكّر للتّعامل مع الأزمات المختلفة، وأنْ يسلطّ الضّوء على ضرورة وجود خيارات للتّمويل البديل، والبحث عن مصادر تمويليّة غير المصادر الاعتياديّة، وفتح باب التّعاون مع المؤسّسات الخاصّة في سبيل تقديم الدّعم للتّعليم، وصنع فرص للتّعاون بين المؤسّسات التّعليميّة والهيئات الرّسميّة والمدنيّة وجهات المشاركة المجتمعيّة، والعمل على توثيق وتضافر الجهود لتلافي أخطار الأزمات والكوارث الّتي تلقي بظلالها على المنظومة التّعليميّة في مراحلها المختلفة، وإيجاد تعاون لتوفير الموارد التّعليميّة المجانيّة على الإنترنت، واستخدام البرامج التعليميّة الافتراضيّة والتّفاعليّة.

ومهما كانت سمة التّعاون بين الجهات المدنيّة والمشاركة المجتمعيّة من أجل دعم التّعليم، إلّا أنّ توفير فرص التّعليم وتسهيلها وتمكين الجميع من مواصلة التّعليم هي مسؤوليّة الجهات الرّسمية بالأساس، وتوفير التّعليم يعدّ من أهمّ مرتكزات شرعيّتها، ومن أهمّ أوجه مساءلتها، ولن تعفى من تلك المسؤوليّة في ظلّ قصور إمكانيّاتها، لذا فقد توجّب عليها الاهتمام بتوفير التّعليم خلال الأزمات والكوارث، إذ تظلّ مسؤوليتها قائمةً حتّى وإنْ اقتضت الحاجة طلب المعاونة والتّنسيق مع الجهات الصّديقة والمنظّمات المساندة.

هذا ويعدّ التّعاون المحليّ والإقليميّ بين الدّول العربيّة، وشبه الإقليميّ بين الدّول المتجاورة، أحد أهمّ الواجبات الدّائمة للجهات الرّسميّة والحكوميّة، من منطلق ضرورة تأمين حقّ التّعليم لمواطنيها في فترات الأزمات والكوارث وحتّى قبل وقوعها، كما أنّ من واجبها تفعيل برامج التّعاون الإقليميّ والدّولي للتّعليم، وتكثيف برامج التّعاون الثّقافيّ الخارجيّ المجانيّ للطّلبة مع الدّول ذات العلاقات الطّيبة، وتفعيل برامج المنح والابتعاث الخارجيّ الدّوليّ، وإسناد دور رقابيّ لجهات رسميّة على المؤسّسات التّعليميّة، إذ يكون من مهامّها عمل تقييم دوريّ لمستوى خدمات منظومة التّعليم، ومعالجة الفجوات أوّلًا بأوّل، ممّا يضمن عدم انقطاع التّعليم أو تدهوره.

ويبقى ختام القول أنّه في خضّم العواصف الّتي تضرب الحياة، تُظهر المعرفة أقوى جذورها؛ فالتّعليم في الأزمات ليس تحدٍ للبقاء وإثبات لشرعنة الحصول على حقّ الحياة بكاملها دون انتقاص من أركانها وحسب، بل هو شهادة على قدرة الرّوح البشريّة على تحويل الصعاب إلى منارات للإبداع، ورصّ الطّرق نحو مستقبل لا يعرف أيّ معايير للفشل.